

تشمل حقائب الأمن والدفاع والتجارة والصحة احتجاجاً على إقالة متكي

نائب مقرب من نجاد يتوقع موجة استقالات وزارية



● طهران/وكالات
كشف النائب البرلماني حميد رسايي المقرب من الرئيس الإيراني محمود نجاد أمس، أن عدداً من الوزراء في حكومته الحالية، يعتزمون تقديم استقالاتهم احتجاجاً على عزل وزير الخارجية منوشهر متكي ١٢ ديسمبر الحالي، متفقاً مع مواقف مجموعات مختلفة. بأن عزل الوزير السابق في أثناء مهمة بالسفغال كان «أسلوباً غير صحيح». أوضح رسايي أن وزراء الأمن حيدر مصليحي والدفاع أحمد وحيدى والصحة مرضية دستجردي والرفاه الاجتماعي صادق محصورلي والتجارة مسعود كاظمي يعتزمون تقديم استقالاتهم من حكومة الرئيس نجاد، احتجاجاً على إقالة متكي والطريقة التي تمت بها وما نجم عنها من استقطاب جديد في الساحة الداخلية الإيرانية.

ثوريّ وقدم الكثير من الخدمات لإيران في المجال الدبلوماسي، ورجحت مصادر إيرانية مطلعة أمس، أن يعرض الرئيس نجاد على البرلمان ٤ شخصيات لشغل حقيبة الخارجية، التي يتولاها بالوكالة حالياً رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية علي أكبر صالحى. وتذكرت المصادر نفسها أن برونز داودي النائب السابق للرئيس الإيراني وعلي رضا ذاكر الرئيس الأسبق مركز

النووي الإيراني، كما رجحت المصادر أن يتمكن علي أكبر صالحى من حصد الأصوات الأكبر، ليتم تشييته وزيراً للخارجية. وكان مستشار الرئيس الإيراني جوان فكر أكد أمس الأول أن قرار عزل متكي «مطابق للإسلام ويتمس بالحكمة» لأن رئيس الدبلوماسية السابق لم يعمل شيئاً للخارجية ولم يقدم أي خدمة لإيران. وانتقد جوان فكر إصرار متكي على التمسك بمنصبه رغم علمه أن الرئيس نجاد لا يرغب في استمراره. وقال إنه في الوقت الذي لم يستطع فيه مسؤول تقديم خدمة لبلاده، فينبغي عليه «الرحيل بعزله».

من جهته، أكد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي البرلمانية أمس الأول، أن اللجنة ستبحث في جلسة خاصة اليوم، أسباب إقالة متكي والأسلوب الذي تمت به مشدداً على رفض اللجنة الأمنية لأسلوب الإقالة لأنه سبب لإيران حرجاً دولياً. وفي شأن آخر، ذكر مساعد قائد العمليات العسكرية في الجيش الإيراني العميد علي شاداماني أمس، أن أعداء إيران (أمريكا وحلفاءها)، انفقوا ٣ مليارات دولار لأجل إسقاط

ساحل العاج:

معسكر جبابجو يهدد بحرب أهلية في حال التدخل العسكري للإطاحة به

● ابديجان/ا ف ب
حذر لوران جبابجو الذي تهدد الدول المجاورة بازاحتها عسكرياً، من الاعتداء الاقتصادي والإنساني الخطيرة لعملة في هذا النوع ستثير الشعور الوطني لسكان ساحل العاج وقد تقود هذا البلد إلى حرب أهلية. واستخدم أهوا دون ميلو المتحدث باسم حكومة جبابجو عبارات قاسية للتعديد بالقرار غير القبول لقادة المجموعة الاقتصادية لول غرب أفريقيا الإطاحة بجبابجو بالقوة إذا ما رفض التنحي.

ورأى أن هذا القرار مؤامرة من المعسكر الغربي بقيادة فرنسا، القوة الاستعمارية السائدة التي اعترفت ومعه كامل المجتمع الدولي تقريباً بفوز الحسن وتارا في انتخابات نوفمبر التاسعة، كما اعتبر أن هذا القرار سيثير المشاعر الوطنية في ساحل العاج إذا ما تمت ترجمته عملياً بحسب قوله.

وحضر دون ميلو الذي يشغل منصب وزير التنجيز في حكومة جبابجو على التفكير بأن بلاده أرض هجرة حيث يعيش ويحمل ملايين الرعايا من دول غرب أفريقيا.

والرغم من عقد من الأزمان السياسية التي عصفت بالبلاد والعائدات جزئياً منها إلى مفهوم المواطنة في هذا البلد الذي يعطي الأولوية للسكان الأصليين: لا تزال ساحل العاج في المصدر الأول عالمياً للككاو وصاحبة احتياطي نظفي كبير، قوة اقتصادية مهمة في المنطقة.

وباشر معسكر جبابجو بإعلان

النظام الإيراني لكن تلك المحاولات باءت بالفشل. وقال شاداماني إنه طبقاً للمعلومات الاستخباراتية، فإن أمريكا وحلفاءها الغربية بما فيهم إسرائيل، انفقوا ٣ مليارات دولار لتحويل هجوم يستهدف إسقاط النظام الإيراني، دون جدوى وذلك بسبب صمود الشعب.

من ناحيته، أعلن مساعد قائد القوات البرية الإيرانية العميد كيومرث حيدري أن طهران ستقوم بإمداد فرقها البرية بمدردات لنقل الجنود من النوع الخفيف وديابات للرد السريع وأسلحة أخرى مضادة للدروع والمروحيات. وقال حيدري: إن استخدام حامله الجنود المدرعة الخفيفة وديابات الرد السريع، ما هي إلا جزء، في سياق تطورات جديدة مرتقبة يوليها القادة العسكريون أهمية كبيرة كونها أحد أهم الأدوات التي ستساهم في ترسيخ صناعات عسكرية إيرانية مثبته.

وأكد حيدري بقوله: «إننا نملك مستوى جيداً من الأسلحة الدفاعية والهجومية والأسلحة التي تستخدمها القوات البرية، لكننا لن نكتفي عند هذا الحد، ونسعى إلى تحقيق إنجازات أخرى».

قتيل بين ١٦ و٢١ ديسمبر. وبحسب الأمم المتحدة، فإن أعمال العنف هذه مصدرها بشكل رئيسي الاستخباراتية والتمتلكاتهم. وقال دون ميلو أن كل دول غرب أفريقيا لديها رعايا في ساحل العاج، ويعلمون أنهم إن هاجسوا ساحل العاج من الخارج، فيستحوط الأمر إلى حرب أهلية في الداخل، مشككاً بالتنديد بالقرار غير القبول لقادة المجموعة الاقتصادية لول غرب أفريقيا الإطاحة بجبابجو بالقوة إذا ما رفض التنحي.

ويذكر سيريس الراس الأخضر لا ابديجان الثلاثا، وهؤلاء الثلاثة لا يتحرون بحيلة لوران جبابجو على عكس آخرين مثل عبدالله واد رئيس الاستغلال وتودلاك جوتانان الرئيس التنفيذي الذي أطلقوا مواقف متقدمة في انتقاده ودعم خصمه.

وأعلن وزير خارجية بنين جان ساري أهوزو السبت أن الرؤساء الثلاثة سيقدّمون ويشرحون لعاغبو رسالة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفيها تفصيل للخروج من الأزمة عبر الحوار.

وأضاف سيتباحثون مع الرئيس جبابجو لإقناعه وحمله على التنحي عن السلطة في نونانتار. وبين الواضح أن الرض شسيو المؤكّد الذي سيهدده لوران جبابجو على طرح الخروج الهادي من السلطة وتسلّطها للحسن وتارا لن يودي إلا إلى زيادة تشدد مواقف الأطراف كافة، مع خطر اندلاع أعمال عنف أسوأ من تلك التي نددت بها الأمم المتحدة التي تحدثت عن سقوط ١٧٢

وزير إسرائيلي يتوقع اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية خلال العام المقبل

الاحتلال يصعد اعتدائه على غزة وحماس تستعد لمواجهة عسكرية



● غزة/ا ف ب
شهد الوضع على الحدود بين الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة مزيداً من التدهور بمقتل اثنين من مقاتلي سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي الأحد في اشتباك مسلح مع جيش الاحتلال الإسرائيلي بينما أكدت حماس أنها جاهزة لأي مواجهة، وقالت سرايا القدس في بيان أنها روك ٢٢ عماسا ومحمود يوسف النجار ١٢ عماسا اللذين استشهدا فجر الأحد في اشتباك مسلح مع قوة خاصة إسرائيلية شرق بلدة خزاغة.

وأضافت سرايا القدس أن مقاتليها خصوصاً اشتباكات عنيفة وتكونوا من تكيد الاحتلال خسائر فاحشة. وردا على سؤال لوكالة الصحافة الفرنسية، قالت ناطقة باسم الجيش الإسرائيلي أن جنودا فتحو النار على أعضاء خلية إرهابية كانوا يحاولون زرع عبوة ناسفة قرب الحاجز الأمني تماما الذي يفصل بين إسرائيل والقطاع. وأوضح أن الحادث وقع في جنوب قطاع غزة مشيرة إلى أن مروحيات ساندت الجنود.

وقالت الناطقة الإسرائيلية أن الجنود تلقوا بعد حادث مماثل وقع قبل شهر ولم يسفر عن إصابات، توجيهات بعدم التردد في إطلاق النار عندما يرضون إرهابيين يضعون عبوات ناسفة قرب الحاجز.

من جهته قال أبو أمه سلمية الناطق باسم اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في غزة أن جثتي القتيلين نقلتا إلى مستشفى ناصر في خان يونس أشلاء مزقة.

وتكرر شهود عيان أن الاشتباكات وقعت ليل السبت الاحد، ومضحين أنهم سمعوا أزيز رصاص ودوي انفجارات ناجمة عن قذائف ديابات إسرائيلية وعدد من مشاغبين اعتقلوا وخضعوا للاستجواب.

ويحسب متحدت باسم جمعية اورفلسطين الفرنسية، فإن تسعة رعايا فرنسيين أوقفوا خلال الظاهرة، وأوضح المصدر نفسه أن فلسطينيا أوقف لفترة وجيزة ثم أفرج عنه.

وكان الناشط الفرنسي المؤيد للفلسطينيين لايلي بن صافي أوقف من قبل الجيش الإسرائيلي في الخليل بجانب الضفة الغربية السبت خلال ظاهرة مناهضة للاستيطان ثم أفرج عنه مساء.

واقفل إسرائيليان أيضا خلال الظاهرة نفسها في الخليل بعدما رفضا المغادرة على الرغم من أن المنطقة هي منطقة عسكرية محظورة، وتم الإفراج عن الموقوفين الثلاثة مساء.

واتهم أبو أحمد الناطق باسم سرايا القدس الجيش الإسرائيلي بأخذ الأمور نحو التصعيد. وأضاف أن القوات العسكرية في المقاومة- جاهدون لمواجهة أي هجوم إسرائيلي. واعتبر أن أي عدوان صهيوني وقطاع غزة يواجهه التصدي والمحاولات التصعيدية والرد ... وسلاحات التصعيدية الأخرية هذه لعب بالنار مؤكداً أن قوة كتائب القسام أكبر من ذي قبل.

وكانت إسرائيل قد شنت حربا

على قطاع غزة قبل عامين. واعتقلت السلطات الإسرائيلية تسعة ناشطين فرنسيين مؤيدي للفلسطينيين خلال ظاهرة أمس أمام معبر قلنديا، أبرز نقطة تفتيش بين الضفة الغربية والقدس، كما أعلنت الشرطة الإسرائيلية ومنظمو

مروحيات ساندت الجنود. وقالت الناطقة الإسرائيلية أن الجنود تلقوا بعد حادث مماثل وقع قبل شهر ولم يسفر عن إصابات، توجيهات بعدم التردد في إطلاق النار عندما يرضون إرهابيين يضعون عبوات ناسفة قرب الحاجز.

من جهته قال أبو أمه سلمية الناطق باسم اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في غزة أن جثتي القتيلين نقلتا إلى مستشفى ناصر في خان يونس أشلاء مزقة.

وتكرر شهود عيان أن الاشتباكات وقعت ليل السبت الاحد، ومضحين أنهم سمعوا أزيز رصاص ودوي انفجارات ناجمة عن قذائف ديابات إسرائيلية وعدد من مشاغبين اعتقلوا وخضعوا للاستجواب.

ويحسب متحدت باسم جمعية اورفلسطين الفرنسية، فإن تسعة رعايا فرنسيين أوقفوا خلال الظاهرة، وأوضح المصدر نفسه أن فلسطينيا أوقف لفترة وجيزة ثم أفرج عنه.

وكان الناشط الفرنسي المؤيد للفلسطينيين لايلي بن صافي أوقف من قبل الجيش الإسرائيلي في الخليل بجانب الضفة الغربية السبت خلال ظاهرة مناهضة للاستيطان ثم أفرج عنه مساء.

واقفل إسرائيليان أيضا خلال الظاهرة نفسها في الخليل بعدما رفضا المغادرة على الرغم من أن المنطقة هي منطقة عسكرية محظورة، وتم الإفراج عن الموقوفين الثلاثة مساء.

واتهم أبو أحمد الناطق باسم سرايا القدس الجيش الإسرائيلي بأخذ الأمور نحو التصعيد. وأضاف أن القوات العسكرية في المقاومة- جاهدون لمواجهة أي هجوم إسرائيلي.

اعتبر أن أي عدوان صهيوني وقطاع غزة يواجهه التصدي والمحاولات التصعيدية والرد ... وسلاحات التصعيدية الأخرية هذه لعب بالنار مؤكداً أن قوة كتائب القسام أكبر من ذي قبل.

وكانت إسرائيل قد شنت حربا

ويأتي هذا التحذير في حين اعتبرت أربع دول في أمريكا اللاتينية، هي البرازيل والأرجنتين وبوليفيا والاكادور، بفلسطين دولة مستقلة، بينما تستعد دولة خامسة لتحذرها هي الأوروغواي.

وأعرب بن العيازر، وهو من حزب العمل يسار وسط الذي يشارك في الائتلاف الحكومي، عن قلقه قائلاً: لن يفاجئني إذا ما أعلنت الضفة الغربية والقدس، دولة فلسطينية، ثم ينبغي أن لا تدشننا الطريقة التي تم فيها ذلك.

وتعارض إسرائيل أي اعتراف دولي بدولة فلسطينية، معتبرة أن إقامة دولة فلسطينية محتملة ينبغي أن تتم عبر مفاوضات، ولم تؤد عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي انطلقت في ١٩٩١م إلى أي تسوية نهائية للنزاع على الرغم من محادثات عديدة ومؤتمرات أفرج.

لكن الفلسطينيين الذين يشعرون بالإحباط بسبب جمديد المحادثات، قرروا تكثيف جهودهم في الأيام المقبلة للحصول على اعتراف بدولتهم الفلسطينية إثر مبادرة دول أمريكا اللاتينية.

وعلى الصعيد الأوروبي، تقوم السلطة الفلسطينية بحملة لرفع مستوى ممثلاتها الدبلوماسية كما فعلت حتى الآن كل من فرنسا وأسبانيا والبرتغال والنرويج. ولاستئناف الحوار، يطالب الفلسطينيون بمرجعات سياسية واضحة مثل إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية التي احتلت في ١٩٦٧م على حدود يونيو ١٩٦٧م.

وقال بن العيازر ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين ولو كان ذلك يعني تجديد الاستيطان لبضعة أشهر.

والمحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين التي انطلقت مسجداً في الشاني من سبتمبر في واشنطن، معلقة حالياً منذ انتهاء مفعول قرار تجديد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية في ٢٦ سبتمبر.

بفأيا

● صدور قانون يفتح اعتماداً إضافي
مادة ٢٠١ يتم تمويل الاعتماد الإضافي من خلال الإيرادات العامة المتأخرة للسنة المالية ٢٠١٠ كما يلي الباب الثالث إيرادات نقل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات يبلغ إجمالي ٢٨٥ مليارات ٩٢٨ مليون ريال. كما صدر أمس القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٠ بشأن التصاميم الصناعية احتوى على ٤ مادة مؤمنة على أبواب تضمنت التسمية والتعاريف وشروط وإجراءات التسجيل وآثار التسجيل والتدابير المؤقتة بالإضافة إلى العقوبات والأحكام العامة والختامية.

وتست المادة الأخيرة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره وتبقى الأحكام المتعلقة بالرسم والمناخ الثمانية المنصوص عليها في القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ بشأن الحق الفكري وكل ما يخلف أحكام هذا القانون اعتباراً من هذا التاريخ.

قرارات بإنشاء هيئات

كما صدر أمس القرار الجمهوري رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر العربي وتشمل محافظتي حزموت وشبوة.

وسدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر وتشمل محافظات الحديدة وتعز وحجة.

كما صدر القرار الجمهوري رقم رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء الهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن وتشمل محافظات عدن، إب، لحج.

وسدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٠، بإنشاء الهيئة العامة للمصائد السمكية في محافظة المهرة. وقد احتوى كل قرار من هذه القرارات على ٢٩ مادة مؤمنة على خمسة فصول شملت التسمية والتعاريف والإنشاء والأهداف والمهام

رئيس الوزراء يشهد

جاء ذلك أثناء لقاء، رئيس الوزراء أمس بسفير جمهورية الصين الشعبية الصديقة بصنعاء، ليو نغليان وسدير مشروع إنشاء، المكتبة الوطنية الكبرى شين شي بنج اللذين اطلعا رئيس الوزراء على التحضيرات الجارية لبدء إنشاء المكتبة في منطقة غرب أمانة العاصمة من قبل شركة مجموعة البناء الحدودية الصينية.

وأوضح أن المكتبة التي تمولها الحكومة الصينية الصديقة بمحنة بمبلغ يصل إلى مليارين و ٩٠٠ مليون يوان صيني أي مايعادل ٤٠٠ مليون دولار سيتم بناؤها على مساحة إجمالية تقدر بـ ٨٠٠ ألف متر مربع، وأشار إلى القيمة الرمزية لهذا الصرح في مسيرة العلاقات الودية بين البلدين والشعبين الصديقين.

ونوه السفير الصيني أثناء اللقاء بحالة الانزهار الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين الصديقين خلال المرحلة الراهنة والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة خلال العام الجاري. مؤكداً أنه سيعمل ما يوسع تعزيز هذه العلاقات بما في ذلك حدث الشركات الصينية على توسيع حجم استثماراتها في اليمن خلال الفترة القادمة بما يتشجم وخصوصية العلاقات الثنائية.

وعبر السفير عن تهناتي الحكومة الصينية للجمهورية اليمنية بنجاحها الكبير في استضافة خليجي عشرين الرياضيه.

وقال: لقد تركت هذه البطولة انطباعات إيجابية متعددة عن اليمن ليس على المستوى الاقليمي وإنما على مستوى العالم.

اللجنة العليا تقر

وأقرت اللجنة الخطة بعد نقاش مستفيض والأخذ بملاحظات الأعضاء. وكلفت اللجنة رئيسي قطاعي الشؤون الفنية والقانونية بتقديم مقترح بتشكيل فريق فني للتصحيح جدول الناخبين من حالات التكرار وصغار السن وفقاً للأحكام المادة ١٤٤ من قانون الانتخابات الناقد وتعديلاته والتي تنص على أن تباشر اللجنة العليا فور صدور هذا القانون تصحيح

جدول الناخبين من خلال فريق فني تقوم اللجنة العليا بتشكيله لهذا الغرض.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الشؤون القانونية والقاضي القاضي شرف الدين الحبشي خطة عمل القطاع واليات وضوابط تنفيذ المرحلة، والمدد الزمنية لها، وما تتطلبه من أدلة ووثائق انتخابية ومناخ خاصة بأعمال اللجان ومراجعتها وفقاً للقانون الناقد وتعديلاته.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.

وفي هذا الصدد أقرت اللجنة خطة عمل قطاع الشؤون القانونية فيما تم تأجيل مناقشة البرنامج الزمني لها إلى اليوم بهدف استكمال النقاش وإداء الملاحظات من قبل أعضاء اللجنة كل في ما يخصه لضمان نجاح المشروع وسلاسة تطبيقه على الواقع.

كما ناقشت اللجنة الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية سعيد مهدي التي تضمنت المهام والأنشطة والفعايليات المناطة بالقطاع خلال مرحلة الاستعداد والتجهيز وصولاً إلى يوم الاقتراع والفرز، وأقرتها.

واستعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل محمد ناصر خطة ضوابط وقواعد التوعية الانتخابية والأساليب والوسائل التي سيتم اتباعها لتنفيذ مهام القطاع بحسب كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأقرتها.

كما استعرض عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع الاحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد عبدالله السالي خطة القطاع ومهامها المرتبطة بتأداء العملية

الانتخابية وأقرتها مع استيعاب جميع الملاحظات الواردة بشأنها. وأطاعت اللجنة على الخطة المقدمة من عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، رئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان علي حول البية عمل القطاع ومهامه خلال العملية الانتخابية وأقرتها.

وكلفت اللجنة العامة بدراسة الميزانية التقديرية المقدمة من قطاعاتها المختلفة وتقديم مقترح بمبرمج الموزنة التقديرية.